

ملف المناصرة

خالد درارني

Khaled Drareni

خارج الاحتجاز الجزائر

صحفي جزائري اعتُقل عام 2020 أثناء تغطيته احتجاجات الحراك، وأُفرج عنه بعفو في فبراير/شباط 2021. وفي إعادة المحاكمة في مارس/آذار 2022 خُفّف حكمه إلى ستة أشهر موقوفة التنفيذ.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-DZ-2026-048

01

القضية في دقيقة

صحفي جزائري اعتُقل عام 2020 أثناء تغطيته احتجاجات الحراك، وأُفرج عنه بعفو في فبراير/شباط 2021. وفي إعادة المحاكمة في مارس/آذار 2022 خُفّف حكمه إلى ستة أشهر موقوفة التنفيذ.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
تاريخ القبض	**29 مارس/آذار 2020**
الدولة	**الجزائر**
الحكم	**ستة أشهر حبسًا موقوفة التنفيذ وغرامة قدرها 50,000 دينار جزائري (إعادة المحاكمة، مجلس قضاء الجزائر، 3 مارس/آذار 2022)، بعد نقض حكم السنتين السابق. وأُفرج عنه بعفو رئاسي في 19 فبراير/شباط 2021.**
التهم	**التحريض على التجمهر غير المسلح المساس بالوحدة الوطنية**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 إلغاء الحكم وإسقاط أي تهم ما زالت مسجلة ضد خالد درارني بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي قيود متبقية على السفر أو المال أو العمل تخص خالد درارني بسبب هذه القضية.

03 ضمان قدرة خالد درارني على استئناف هذا العمل دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

04 تقديم إنصاف فعّال عن فترة الحرمان من الحرية السابقة.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/khaled-drareni/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
انتهاك حرية الصحافة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19
المحاكمة غير العادلة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

14 مايو/أيار 2019

سياق

استجوابه من الاستخبارات خلال مسيرة طلابية

أوقفت أجهزة الاستخبارات خالد درارني واستجوبته أثناء تغطيته مظاهرة طلابية في الجزائر العاصمة.

9 أغسطس/آب 2019

سياق

احتجازه واستجوابه من الشرطة خلال تظاهرة

أوقفته الشرطة خلال تظاهرة، وصادرت هاتفه وفتّشته واستجوبته، وطلبت منه التوقف عن تغطية مسيرات الجمعة قبل أن تطلق سراحه.

30 ديسمبر/كانون الأول 2019

سياق

اقتياده إلى ثكنة عنتر لاستجوابه

اقتاده ضابط في الأمن الداخلي إلى ثكنة عنتر، حيث استجوبه ضباط كبار.

9 يناير/كانون الثاني 2020

سياق

اعتقاله في منزله واقتياده إلى ثكنة عسكرية

اعتقله عناصر بلباس مدني في منزله واقتادوه إلى ثكنة عسكرية في الجزائر العاصمة، حيث حُذّر بسبب منشوراته.

7 مارس/آذار 2020

اعتقال

اعتقاله أثناء تغطيته مسيرة للحراك

اعتُقل خالد درارني أثناء تغطيته مسيرة للحراك في الجزائر العاصمة، واحتُجز ثلاثة أيام، ثم وُضع تحت الرقابة القضائية.

29 مارس/آذار 2020

اعتقال

اعتقاله مجددًا وإيداعه سجن القليعة

بعد يومين من إلغاء الرقابة القضائية المفروضة عليه، اعتُقل مجددًا أثناء تغطيته احتجاجًا للحراك وأُودع سجن القليعة.

10 أغسطس/آب 2020

إدانة

الحكم بالسجن 3 سنوات

أدانته محكمة في الجزائر العاصمة بتهمتي التحريض والمساس بالوحدة الوطنية.

15 سبتمبر/أيلول 2020

الطعن: تخفيف العقوبة

تخفيف الحكم إلى سنتين في الاستئناف

خفّضت محكمة الاستئناف مدة السجن إلى سنتين.

18 فبراير/شباط 2021

عفو

إعلان عفو رئاسي

أعلن الرئيس تبون عفوًا عن درارني ضمن معتقلين سياسيين آخرين، عشية الذكرى الثانية للحراك.

19 فبراير/شباط 2021

إفراج

الإفراج من سجن القليعة

غادر درارني السجن بعد 11 شهرًا من الاحتجاز.

25 مارس/آذار 2021

سياق

المحكمة العليا تأمر بإعادة محاكمته

قبلت المحكمة العليا طعنه بالنقض وأحالت القضية إلى مجلس قضاء الجزائر لإعادة محاكمته.

3 مارس/آذار 2022

الطعن: تخفيف العقوبة

تخفيف الحكم إلى ستة أشهر موقوفة التنفيذ في إعادة المحاكمة

خفف مجلس قضاء الجزائر في إعادة المحاكمة حكمه من سنتين حبسًا إلى ستة أشهر موقوفة التنفيذ مع غرامة قدرها 50 ألف دينار.

28 أبريل/نيسان 2022

سياق

تعيينه ممثلًا لمراسلون بلا حدود في شمال أفريقيا

عيّنت منظمة مراسلون بلا حدود خالد درارني ممثلًا لها في شمال أفريقيا.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

خالد درارني من أبرز الصحفيين المستقلين في الجزائر. ويغطي حركة الحراك، والانتقال السياسي في مرحلة ما بعد بوتفليقة، وترسيخ القيود القضائية على الصحافة. وأسّس موقع «قصبة تريبيون»، وكان مراسلًا لمنظمة مراسلون بلا حدود وللقناة الناطقة بالفرنسية «تي في 5 موند»، وفي أبريل/نيسان 2022 أصبح ممثل مراسلون بلا حدود في شمال أفريقيا.

القبض والإدانة

في 7 مارس/آذار 2020 قُبض على درارني أثناء تغطيته مسيرة للحراك في الجزائر العاصمة، واحتُجز ثلاثة أيام ثم وُضع تحت الرقابة القضائية. وفي 29 مارس/آذار 2020، بعد يومين من إلغاء الرقابة القضائية، قُبض عليه مجددًا أثناء تغطيته احتجاجًا وأُودع سجن القليعة. ووُجّهت إليه تهمتا «التحريض على التجمهر غير المسلح» و«المساس بالوحدة الوطنية». وفي أغسطس/آب 2020 حكمت عليه محكمة بالسجن ثلاث سنوات، وخفّض الاستئناف الحكم إلى سنتين. وفي 25 مارس/آذار 2021 قبلت المحكمة العليا طعنه بالنقض وأمرت بإعادة محاكمته، وفي 3 مارس/آذار 2022 خفّف مجلس قضاء الجزائر الحكم إلى ستة أشهر حبسًا موقوفة التنفيذ مع غرامة قدرها 50,000 دينار.

الإفراج

أُفرج عن درارني من سجن القليعة في 19 فبراير/شباط 2021 بموجب عفو أعلنه الرئيس عبد المجيد تبون. وجاء الإفراج عنه قبل ثلاثة أيام من الذكرى الثانية لانطلاق موجة احتجاجات الحراك، واعتُبر تنازلًا جزئيًا أمام الضغط الدولي المتزايد من مجموعات الدفاع عن حرية الصحافة، بما في ذلك حملة «كلنا خالد» ولوحة إعلانية تحمل صورته على الطريق الدائري لباريس.

ما بعد السجن

منذ الإفراج عنه، واصل درارني العمل على حرية الصحافة في الجزائر. وفي أبريل/نيسان 2022 عيّنته منظمة مراسلون بلا حدود ممثلًا لها في شمال أفريقيا. ولا تزال قضيته الرمز الأبرز دوليًا لحملة القمع على وسائل الإعلام في الجزائر في مرحلة ما بعد الحراك.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing about the case of Khaled Drareni, algerian independent journalist; founder of Casbah Tribune and, since April 2022, RSF representative for North Africa in Algeria, who has been released. I am writing to ask that the case be closed properly and that no further reprisal follows.

In brief: Algerian journalist arrested in 2020 while covering Hirak protests; released by pardon February 2021. On retrial in March 2022 his sentence was reduced to six months suspended.

I respectfully urge your authorities to:
1. Quash the conviction and drop any charges that remain on record against Khaled Drareni in connection with peaceful human rights work;
2. Confirm publicly that Khaled Drareni faces no residual travel, financial, or professional restriction arising from this case;
3. Guarantee that Khaled Drareni can resume that work without surveillance, summons, or further reprisal;
4. Provide effective remedy for the period of deprivation of liberty already served.

I will continue to follow this case until the record against Khaled Drareni is cleared and no reprisal remains.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026